



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

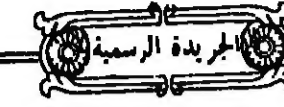
عمان : الاحد ١٢ شعبان سنة ١٤١٢ هـ الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٩٢ م العدد ٣٨٠٦

القرى

الصفحة

٢٣١	قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٢ قانون محكمة بلدية الكرك
٢٣٤	قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٢ قانون محكمة بلدية المرق
٢٣٧	قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٢ قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعيين
٢٣٨	التعريفات الجبركية
٢٤١	تصحيح خطأ

مديرية المطابع الحكومية



- ٦ - مدة الشركة : غير محدودة.
- ٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : الشريكان مجتمعين بكافة الامور.
- شؤون الشركة والتوقيع عنها :
- ٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩١/٧/١

اعلن بان شركة التضامن شركة صالح وبطاش سجلت لدى تحت الرقم (٢٦٠٥٩) تاريخ ١٩٩١/٧/١
حسب التفاصيل التالية:-

- ١ - اسم الشركة : شركة صالح وبطاش.
- ٢ - اساء الشركاء وجنسياتهم : ا - بسام غر خليل صالح اردني عمان
ب - اسراء عوني محمد البطاش » »
- ٣ - غايات الشركة : ملايس جاهزة، اكسسوارات، هدايا، عطورات
احذية شط.
- ٤ - مركز الشركة الرئيسي : عمان.
- ٥ - مقدار رأسمال الشركة : ٥٠٠٠ دينار.
- ٦ - مدة الشركة : غير محدودة.
- ٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : الشريكان مجتمعين ومنفردين بكافة الامور.
- شؤون الشركة والتوقيع عنها :
- ٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩١/٧/١

اعلن بان شركة التضامن شركة السبع والفار سجلت لدى تحت الرقم (٢٦٠٥٢) تاريخ ١٩٩١/٧/١
حسب التفاصيل التالية:-

- ١ - اسم الشركة : شركة السبع والفار.
- ٢ - اساء الشركاء وجنسياتهم : ا - علي احمد خليل السبع اردني عمان
ب - فوزي سعد درويش الفار » »
- ٣ - غايات الشركة : مطعم شعبي.
- ٤ - مركز الشركة الرئيسي : عمان.
- ٥ - مقدار رأسمال الشركة : ثمانمائة دينار.
- ٦ - مدة الشركة : غير محدودة.
- ٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : الشريكان مجتمعين.
- شؤون الشركة والتوقيع عنها :
- ٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩١/٧/١

هذا من الأصل

نخس الحسفن الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاميان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونابر باصداره
واضلفته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٥ - لسنة ١٩٩٢ قانون محكمة بلدية الكرك

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحدث في مدينة الكرك محكمة تدعى (محكمة بلدية الكرك) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسري اجراءات المحاماة فيها وفق قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

المادة ٣ - ١ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض او اكثر حسبها تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاء النظاميون وتنفذ في المكان الذي نعهدها لها بلدية الكرك بموافقة وزير العدل .

ب - يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون واي تعديلات تطرأ عليه ، والى ان يعين مدع عام يقوم قاضي المحكمة بهام وظيفته .

ج - يعين لهذه المحكمة كاتب او اكثر بالطريقة التي يعين بها كتبة المحاكم النظامية اما المحضرون والاذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على تشييب امين عام وزارة العدل .

المادة ٤ - تخضع محكمة بلدية الكرك وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل .

المادة ٥ - ١ - تلزم بلدية الكرك بنفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلزم بدفع رواتب القضاء والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على القضاء النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل .

ب - تعتبر خدمة القضاء والموظفين المصنفين في محكمة بلدية الكرك خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وتتولى البلدية حسم عائدات التقاعد من رواتبهم وارسلها شهريا الى صندوق التقاعد .

المادة ٦ - ١ - لوزير العدل ان ينتدب ايا من القضاة في محكمة بلدية الكرك او المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في اي محكمة اخرى كما يجوز له ان ينتدب اي قاضي صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية الكرك .

ب - لوزير العدل ان ينتدب مدعي عام محكمة بلدية الكرك ليعمل قاضيا في هذه المحكمة .

المادة ٧ - ١ - تختص محكمة بلدية الكرك في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافا لاحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة او التي ستصدر بمقتضاها والقرارات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة او تحل محلها .

- ١ - قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ م .
- ٢ - قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ م .
- ٣ - قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ م .
- ٤ - قانون رخص المهن رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ م .
- ٥ - قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ م .
- ٦ - قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ م .
- ٧ - الجرائم المتعلقة بالمكافح الصحية ومكافحة الماريا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ م .
- ٨ - الجرائم المتعلقة بمكافحة امراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ ، والجرائم المتعلقة بذبج الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور .

ب - تحكم هذه المحكمة بارالة المخالفات والتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالاضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها .

المادة ٨ - يكون لمدعي عام محكمة بلدية الكرك وللقاض في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لاي منها صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها او اصدرتها المجلس العسكري للقوات المسلحة الاردنية او الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقوانين المشار اليها في المادة ٧ من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام .

المادة ٩ - ١ - تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفيها او تفرضها محكمة بلدية الكرك الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقا لاحكام قانون العقوبات المعمول به .

ب - لغاضي محكمة بلدية الكرك حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقا لاحكام قانون العقوبات .

المادة ١٠ - يقوم محضرو محكمة بلدية الكرك ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة .

المادة ١١ - ١ - ترسل محكمة بلدية الكرك جدول الاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوما الى النائب العام كما ترسل القضايا المرفوعة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي عام الكرك عندها لا يكون للمحكمة مدع عام .

ب - للنائب العام ولمدعي عام الكرك اذا لم يكن لمحكمة بلدية الكرك مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح .

المادة ١٢ - تستمر المحاكم الاخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها والتي اصبحت من اختصاص محكمة بلدية الكرك عند العمل بهذا القانون وتحال الاحكام التي تصدر فيها الى محكمة بلدية الكرك لتنفيذها واما الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع للتنفيذ لدى محكمة بلدية الكرك .

هذا من الاصل

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٦-١-١٩٩٢ م .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي الحجيرات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاتصال يغال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير العدل يوسف الببصين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير المالية باسم جردانه
وزير دولة جمال حديثة الخريشة	وزير المياه والسري المهندس سمير قعوار	وزير الاشغال المباني والسكن المهندس سعد هابر السورور	وزير المواصلات جمال الصرايرة
وزير الاوقاف والشؤون والقدس الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشباب الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والننرو المندوبية المهندس علي أبو الراغب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير الاعمال محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيشتات	
وزير التكوين محمود السقاك	وزير الثقافة الدكتور محمود السمرة	وزير دولة سلطان العدوان	
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشاقبة	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة الدكتور عارف البطينة	

نخون الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٦ - لسنة ١٩٩٢ قانون محكمة بلدية المشرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية المشرق لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحدث في مدينة المشرق محكمة تسمى (محكمة بلدية المشرق) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير اجراءات المحاكمة فيها وفق قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

المادة ٣ - ١ - تتألف هذه المحكمة من قاضي منفرد ويعين لها قاض او اكثر حسبها تقتضيه الحال وذلك بمغفزة التي يعين بها القضاء النظاميون وتنفذ في انكان الذي تعده لها بلدية المشرق بموافقة وزير العدل .

ب - يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وثالثات وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخلفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون واي تعديلات تطرأ عليه ، والى ان يعيّن مدع عام يقوم قاضي المحكمة بهام وظيفته .

ج - يعين لهذه المحكمة كاتب او اكثر بالطريقة التي يعين بها كاتبة المحكم النظامية اما المحضرون والاذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على تنسيب امين عام وزارة العدل .

المادة ٤ - تخضع محكمة بلدية المشرق وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على محكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل .

المادة ٥ - ١ - تلزم بلدية المشرق بنفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على القضاء النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل .

ب - تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية المشرق خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وتتولى البلدية حسم عائدات التقاعد من رواتبهم وارسالها شهريا الى صندوق التقاعد .

المادة ٦ - ١ - لوزير العدل ان ينتدب ايما من القضاة في محكمة بلدية المشرق او المدعي العام فيها ليقيم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في اي محكمة اخرى كما يجوز له ان ينتدب اي قاضي صلح او مدعي عام ليقيم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية المشرق .

ب - لوزير العدل ان ينتدب مدعي عام محكمة بلدية المشرق ليعمل قاضيا في هذه المحكمة .

هذا من الاصل

المادة ٧ - ١ - تختص محكمة بلدية المشرق في النظر والعدل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافاً لأحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة أو التي ستصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة أو نحل محلها .

١ - قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ م .

٢ - قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ م .

٣ - قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ م .

٤ - قانون رخص المهن رقم ٢ لسنة ١٩٧١ م .

٥ - قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ م .

٦ - قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ م .

٧ - الجرائم المتعلقة بالكله الصحية ومكافحة الماريا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون السحة العامة رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ م .

٨ - الجرائم المتعلقة بكانحه امراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصل الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ ، والجرائم المتعلقة ببيع الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور .

ب - تحكم هذه المحكمة بإزالة المخالفات والتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالإضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها .

المادة ٨ - يكون لدعي عام محكمة بلدية المشرق وللقاض في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لاي منهما صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها او اصدرتها المجالس العسكرية للقوات المسلحة الاردنية او الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقوانين المشار اليها في المادة ٧ من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام .

المادة ٩ - ١ - تدفع الرسوم والغرامات التي تستوليها او تفرضها محكمة بلدية المشرق الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقاً لاحكام قانون العقوبات المعمول به .

ب - لقاضي محكمة بلدية المشرق حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقاً لاحكام قانون العقوبات .

المادة ١٠ - يقوم محضرو محكمة بلدية المشرق ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة .

المادة ١١ - ١ - ترسل محكمة بلدية المشرق جدولاً بالاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوماً الى النائب العام كما ترسل القضايا المصولة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي عام المرق عندما لا يكون للمحكمة مدع عام .

ب - للنائب العام ولدعي عام المشرق اذا لم يكن لمحكمة بلدية المشرق مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم المشرق .

المادة ١٢ - تستمر المحاكم الاخرى في النظر والعدل في القضايا القبلية لديها والتي أصبحت من اختصاص محكمة بلدية المشرق عند العمل بهذا القانون وتحال الاحكام التي تصدر فيها الى محكمة بلدية المشرق لتنفيذها وبما الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها تتنوع لتنفيذ لدى محكمة بلدية المشرق .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٦-١-١٩٩٢ م .

وزير الخارجية
الدكتور كامل أبو جابر

نائب رئيس الوزراء ووزير النقل
المهندس علي السحيمات

وزير دولة
لشؤون رئاسة الوزراء
ابراهيم عز الدين

وزير العمل
عبد الكريم الكباريتي

وزير الاشغال
جمال حديثة الخريشة

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
الشيخ عز الدين الخطيب التميمي

وزير الاشغال
عاطف البطووش

وزير الاشغال
محمد السقااف

وزير الاشغال
الدكتور أمين عواد المشاقبة

وزير الاشغال
الدكتور فايز الخصاونة

وزير الاشغال
الدكتور عارف البطاينة

هكذا من الأصل

71

71

71

71

71

71

71

71

71

71

7

71

7

7

7

7

7

7

7

رقم البند	بيان الاصناف	وحدة الاستيفاء	الرسم المالي	الرسم المقترح
١١/٥٧	نسج من الياق نسجية نباتية اخرى : نسج من ورق	القيمة	٪٢٥	٪١٥
٤/٥٨	قطيفة (مخمل) وقطيفة طويلة الغمل :	القيمة	٪٢٥	٪١٥
٣/٥٩	نسج مزودة ... الخ " اقمشة غير منسوجة " و " اصناف من اقمشة غير منسوجة " وان كانت مشربة او مطلية :	القيمة	٪٢٥	٪١٥
	١ - بدون تعديل			
	ب - غيرها	القيمة	٪٢٥	٪١٥
٧/٥٩	نسج مطلية بصمغ او غراء ... الخ	القيمة	٪٢٥	٪١٥
٨/٥٩	نسج مشربة او مطلية او مغطاه او منضده بمحضرات مشتقات السيليلوز او بلدائن اصطناعية اخرى :			
	١ - بدون تعديل			
	ب - غيرها	القيمة	٪٢٥	٪١٥
١١/٥٩	نسج ممططة : عدا ما كان منها من نسج مصنرة (شغل الصنارة)	القيمة	٪٢٥	٪١٥
١٢/٥٩	نسج مطالة (غير ما كان منها من نسج مصنرة) ، مصنوعة من مواد نسجية وخيوط من مطاط	القيمة	٪٢٥	٪١٥
١٧/٥٩	نسج واصناف لاستعمالات فنية من مواد نسجية :			
	١ ، ب ، ج بدون تعديل			
	د - نسج	القيمة	٪٢٥	٪١٥
	هـ - غيرها	القيمة	٪٢٥	٪١٥
١/٦٠	نسج مصنرة ، غير مطالة ولا ممططة	القيمة	٪٢٥	٪١٥
٦/٦٠	نسج واصناف اخر مصنرة ، مطاطه او ممططه (بما في ذلك واقيات الركيب والجوارب المضادة لتمد الاورده) :			
	١ - بدون تعديل			
	ب - نسج مصنرة مطاطه او ممططه	القيمة	٪٣٠	٪١٥
	ج - بدون تعديل			

رقم البند	بيان الاصناف	وحدة الاستيفاء	الرسم المالي	الرسم المقترح
٧/٥٠	خيوط حرير وخيوط مشاقه (شاب) الحرير او غيرها من فضلات الحرير ، مهيأه للبيع بالتجزئه : شعر مسينا للصيد (خيوط احشاء دودة القز) : تقليد خيوط الجراحه من حرير :	القيمة	٪١٥	معفاة
٣/٥١	خيوط الياق تركيبية واصطناعية مستمره ، مهيأه للبيع بالتجزئه :	القيمة	٪١٥	معفاة
	١ - من الياق تركيبية	القيمة	٪١٥	معفاة
	ب - من الياق اصطناعية	القيمة	٪١٥	معفاة
١/٥٢	خيوط معدنه (خيوط نسجية مغزوله مع خيوط معدنيه وخيوط نسجية مغطاه بمعدن باية طريقة كانت) :			
	١ - بمعدن ثمين	القيمة	٪١٠	معفاة
	ب - بمعدن عادي مطلي بمعدن ثمين	القيمة	٪١٠	معفاة
	ج - غيرها	القيمة	٪١٠	معفاة
١٠/٥٣	خيوط من صوف ، من وبر (ناعم او خشن) او من شعر ، مهيأه للبيع بالتجزئه :	القيمة	٪١٥	معفاة
	- من صوف او من وبر ناعم	القيمة	٪١٥	معفاة
	ب - من وبر خشن او من شعر	القيمة	٪١٥	معفاة
٦/٥٥	خيوط من قطن ، مهيأه للبيع بالتجزئه	القيمة	٪١٥	معفاة
٦/٥٦	خيوط الالياق القصيره من مواد نسجية تركيبية واصطناعية (او من فضلات الالياق النسجية التركيبية والاصطناعية) مهيأه للبيع بالتجزئه :			
	١ - تركيبية	القيمة	٪١٥	معفاة
	ب - اصطناعية	القيمة	٪١٥	معفاة

هكذا من الأصل